الأمم المتحدة
A/CONF.234/RPM.2/L.2/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: Limited
27 March 2019
Arabic
Arabic and English only

اجتماع غرب آسيا الإقليمي التحضيري
لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة
والعدالة الجنائية
بيروت، ٢٦-٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩

مشروع التقرير

المقرِّر: عبد الله الأنصاري (المملكة العربية السعودية)

إضافة

ثانياً- الاستنتاجات والتوصيات (تابع)

باء- البنود الموضوعية وحلقات العمل

٢- النُّهُج المتعددة الأبعاد التي تعتمدها الحكومات من أجل تعزيز سيادة القانون من خلال أمور منها توفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع؛ وإقامة مؤسسات فعَّالة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛ والنظر في وضع تدابير اجتماعية وتعليمية وتدابير أخرى ذات صلة، منها تدابير تستهدف ترسيخ ثقافة احترام القانون مع احترام الهويات الثقافية، وفقاً لإعلان الدوحة (البند ٥ من جدول الأعمال)؛ والتعليم ومشاركة الشباب باعتبارهما عنصرين أساسيين في تعزيز صمود المجتمعات في وجه الجريمة (حلقة العمل ٣)

ملخَّص المداولات

١- أكَّد الاجتماع على أنَّ المؤسسات الفعَّالة والمحايدة والشاملة هي عناصر أساسية لتعزيز سيادة القانون وتحقيق الهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة. وأُشير إلى أنَّه من أجل بناء مجتمعات سلمية وعادلة، لا بدَّ من إقامة شراكات فيما بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لإنهاء جميع أشكال العنف وتعزيز إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، مع التركيز بوجه خاص على الأطفال والشباب والنساء.

270319 270319 V.19-02025 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢- وأفاد المشاركون في الاجتماع بجهودهم الوطنية الرامية إلى تعزيز نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية وللتأكد من أنّها تتسم بالإنصاف والعدل والإنسانية، مع التركيز بوجه خاص على الأطفال والنساء. كما أبلغ المشاركون عما تتخذه بلدانهم من تدابير للاستفادة من التعليم باعتباره سبيلاً هامًّا للوقاية وعن سائر التدابير الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إلى تمكين الشباب.

٣- وركّزت المناقشات أيضاً على الطرائق التي يمكن الاضطلاع بها للتأكد من أن نظام العدالة الجنائية يفي بمسؤولياته المتعددة بشأن المساءلة، وعلى أن إصلاح العدالة الجنائية يجب أن يكون مقترناً بمبدأ المساءلة، الذي يشكل الداعمة الأساسية لسيادة القانون. وناقش الاجتماع أيضاً أهمية تعزيز النزاهة والمساءلة والكفاءة المهنية في جهاز القضاء وسلّط الضوء على ضرورة استخدام مبادئ بنغالور بشأن السلوك القضائي والتعليق عليها بوصفهما من الأدوات والمراجع الهامة التي تدعم جهاز القضاء. ورحّب الاجتماع أيضاً بتأسيس الشبكة العالمية لنزاهة القضاء وبما اضطلعت به من أعمال حتى الآن. كما أشير في هذا الصدد إلى أنّ تعزيز المساءلة في نظام العدالة الجنائية يمكن أيضاً أن يساعد على ترسيخ ثقافة احترام القانون.

٤- وأفاد المشاركون في الاجتماع بجهود بلدانهم في تعزيز سبل الوصول إلى العدالة للجميع وفي تدعيم نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية لديها وعرضوا لممارساتها الجيدة وخبراتها المستفادة في هذا الشأن. ومن هذا المنطلق، شدّد الاجتماع على أهمية تعزيز سيادة القانون من خلال آليات قانونية تساعد على توفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع، بما في ذلك إمكانية الاستعانة بالمحاميين، وحماية الشهود والمبلِّغين عن الجرائم، وكفالة المحاكمة العادلة، وغيرها من التدابير الأخرى التي تدعم هذا المسعى.

٥- وفيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، شُدِّد على أن هذ المؤتمر يوفر الفرصة لتهيئة منبر لمناقشة النهج التي تتخذها الحكومات تجاه الجمهور العام من أجل المساهمة في ترسيخ ثقافة احترام القانون في سياق تعزيز سيادة القانون، وفي هذا الصدد، أشير إلى أن العمل على بناء قدرات مؤسسات العدالة الجنائية يسهم في بناء الثقة لدى الجمهور واحترام القانون وإنفاذه، ولذا يمكن أن يكون من التدابير الهامة التي تسهم في ترسيخ ثقافة احترام القانون.

٦- وسلَّم الاجتماع بإمكانية ترسيخ "ثقافة احترام القانون" وتعزيزها من خلال البرامج والأنشطة التعليمية التي تهدف إلى غرس القيم والمهارات والمعارف بين الأطفال والشباب سعياً إلى منع العنف والجريمة والفساد والإرهاب. وأُشير أيضاً إلى أنّ الرياضة هي أداة قوية تساعد على بناء القدرة على الصمود ومنع السلوكيات الإجرامية لدى الشباب. وأشار أحد المشاركين إلى العمل الهام المنجز في إطار مبادرات التعليم من أجل العدالة ومنع الجريمة لدى الشباب من خلال الرياضة المنفذة في إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة.

٧- ولدى مناقشة أهمية موضوع تمكين الشباب وبناء قدرتهم على الصمود، أعرب البلد المضيف لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية مجدَّداً اعتزامه تنظيم منتدى للشباب، وقدَّم عرضاً استهلاليًّا للمواضيع التي سوف تناقش، وهي: (أ) مشاركة الشباب في العمل على منع الجريمة وإعادة الاندماج، (ب) تثقيف الشباب لترسيخ ثقافة احترام القانون،

(ج) التزام الشباب ببناء مجتمع معلومات آمن. وسلَّم المشاركون في الاجتماع بأن هذه المبادرة الرامية إلى إشراك الشباب في مؤتمرات منع الجريمة هي نهج واعد لترسيخ ثقافة احترام القانون من خلال تثقيف الشباب وتمكينهم في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

نتائج المداولات

٨- حُدِّدت التوصيات التالية، التي لم يتفاوض المشاركون بشأنها:

(أ) الاضطلاع باستراتيجيات وسياسات وبرامج ملائمة وشاملة لإصلاح نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية تكفل حصول الجميع على المساعدة القانونية الفعَّالة والموثوقة والمستدامة دون تمييز في جميع مراحل إجراءات العدالة الجنائية؛

(ب) تيسير لجوء الأطفال إلى العدالة، من خلال تعزيز تدابير العدالة الجنائية في هذا الشأن، وضمان أن توفر نظم العدالة الجنائية للأطفال تدابير عادلة ومنصفة وفعَّالة تراعي احتياجاتهم؛

(ج) الاضطلاع باستراتيجيات وسياسات وبرامج ملائمة وشاملة لإصلاح نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية تكفل الحصول على المساعدة القانونية الفعَّالة في جميع مراحل إجراءات العدالة الجنائية، ودعم تبادل الممارسات الجيدة والمبادرات القائمة على الأدلة؛

(د) مساعدة الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ تدابير لتيسير الوصول إلى العدالة أمام الضحايا من النساء وكذلك المجرمات والسجينات؛

(هـ) تعزيز التنسيق بين مؤسسات العدالة الجنائية وقطاعات التعليم في صوغ سياسات منع الجريمة والعدالة الجنائية والسياسات الأخرى المتعلقة بسيادة القانون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

(و) كفالة توفير أنشطة للتعليم الجيد والتوعية والترويج لها، مثل تنظيم منتديات للشباب والأطفال تزودهم بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من ترسيخ ثقافة احترام القانون، وتعزيز فهمهم لسيادة القانون مما يحد من مخالفة القانون؛

(ز) التسليم بالحاجة إلى تعزيز التدابير الوقائية للتصدي للأشكال الجديدة والمستجدة للجريمة، بسبل منها تنظيم أنشطة مختلفة للتثقيف والتوعية من أجل جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(ح) العمل على وضع مناهج تعليمية مبكرة متصلة بالقانون في المدارس، أو إدماج موضوع سيادة القانون في التعليم، مع التركيز بوجه خاص على تعليم القيم الأساسية لسيادة القانون، بغية ترسيخ ثقافة احترام القانون في أوساط الجمهور العام؛

(ط) دعم تبادل الممارسات الجيدة فيما بين الدول الأعضاء، وتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء ومعاهد شبكة برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية لتوفير الخبرات الفنية والتجارب المناسبة في مجال المساعدة التقنية ومشاريع بناء القدرات التي تسهم في ترسيخ ثقافة احترام القانون؛

(ي) تشـــجيع الدول الأعضـــاء على اتباع نهج شـــامل متعدد الأبعاد مع النظر، عند تطبيقه، في اســتخدام معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، والمبادئ المتعلقة باستقلال الادعاء، ومبادئ بانغالور، فضلاً عن الأدوات والبرامج التي يتيحها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة بما في ذلك الشبكة العالمية لنزاهة القضاء، ومبادرات "التعليم من أجل العدالة" ومنع الجريمة لدى الشباب من خلال الرياضة، وتعزيز الاستفادة من كل ذلك.